



البعد القيمي في التمويل الإسلامي المعاصر: مراجعة تحليلية للتحديات الهيكلية، التحولات
الرقمية، وآفاق الاستدامة العالمية

الباحثة: تهاني عبدالرحمن

جامعة جزر القمر – جمهورية جزر القمر

تاريخ ارسال الدراسة 2025/11/17 تاريخ قبول الدراسة 2025/12/22 تاريخ النشر 2026/1/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى سبر أغوار البعد القيمي في التمويل الإسلامي المعاصر، وتحليل دوره كمرتكز بنيوي يضمن الاستقرار والعدالة الاقتصادية. انطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية تتعلق بالفجوة بين التأصيل الفلسفي المقاصدي وبين الممارسة الميدانية التي تهيمن عليها عقود المداينات. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستنباطي لتحليل التحديات الهيكلية المرتبطة بتباين المعلومات والمخاطر الأخلاقية (Moral Hazards) في عقود المشاركات. وخلصت النتائج إلى أن القيم في التمويل الإسلامي تمثل صمام أمان ضد الأزمات المالية، وأن التحول الرقمي (Blockchain) والذكاء الاصطناعي يمثلان فرصاً تاريخية لمعالجة معضلة الوكالة وتعزيز الشفافية. كما أظهرت الدراسة توافقاً عميقاً بين التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتوصي الدراسة بضرورة الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الالتزام المقاصدي، مع مأسسة التمويل الاجتماعي (الزكاة والوقف) وتطوير معايير أخلاقية ومحاسبية موحدة تضمن ريادة هذا القطاع عالمياً.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البعد القيمي، المخاطر الأخلاقية، الاستدامة، التحول الرقمي، الحوكمة الشرعية، مقاصد الشريعة.

Abstract: This study aims to explore the depths of the ethical dimension in contemporary Islamic finance and analyze its role as a structural pillar that ensures economic stability and justice. The research addresses a fundamental problem regarding the gap between the philosophical and Maqasid (objectives) foundations and the practical application, which is currently dominated by debt-based contracts. The study adopted descriptive-analytical and deductive methodologies to analyze structural challenges related to information asymmetry and moral hazards in participatory contracts (Musharaka and Mudaraba). The findings indicate that ethical values in Islamic finance serve as a safety valve against financial crises and that digital transformation (Blockchain) and Artificial Intelligence represent historic opportunities to address agency problems and enhance transparency. Furthermore, the study revealed a profound alignment between Islamic finance and the Sustainable Development Goals (SDGs). The study recommends a necessary transition from formal Shariah compliance to purposeful Maqasid commitment, alongside the institutionalization of social finance (Zakat and Waqf) and the development of unified ethical and accounting standards to ensure the global leadership of this sector.

Keywords: Islamic Finance, Ethical Dimension, Moral Hazard, Sustainability, Digital Transformation, Shariah Governance, Maqasid al-Shari'ah.

المقدمة :

يعيش النظام المالي العالمي المعاصر تحولات كبرى فرضتها أزمات المديونية المتراكمة والتقلبات الهيكلية في الأسواق الرأسمالية، مما أعاد الاعتبار للنظريات الاقتصادية التي تنادي بضرورة دمج الأخلاق في صلب المعاملات المالية (Chapra, 2000, 21)، وفي الوقت الذي عانى فيه الاقتصاد التقليدي من انفصال حاد بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، برز التمويل الإسلامي كنموذج دولي فريد يرتكز في جوهره على البعد القيمي؛ حيث لا ينظر إلى المال كغاية في ذاته، بل كوسيلة لتحقيق الاستخلاف والإعمار (Siddiqi, 2004, 15)، إن هذا البعد القيمي ليس مجرد إطار أخلاقي خارجي، بل هو محدد بنيوي يحكم آليات هندسة العقود، وتوزيع المخاطر، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي (Ahmed, 2011, 44).

إن المرتكز الفلسفي للتمويل الإسلامي يستمد قوته من مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تهدف في كليتها إلى جلب المصالح ودرء المفاسد، وبالأخص مقصد حفظ المال من خلال تداوله بالعدل ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان عبر آلية الربا (الشاطبي، د. ت، ج 2، ص 8). وتؤكد الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن الأصالة القيمية في هذا النظام تتجاوز مجرد الامتثال الشكلي للقواعد الشرعية (Shari'ah Compliance) لتصل إلى جوهر الروح المقاصدية التي تنبذ الغرر والجهالة وتدعو إلى الشفافية والمشاركة في المغنم والمغرم (Usmani, 2002, 12)، وبناءً على ذلك، فإن البعد القيمي يمثل صمام أمان يمنع تشكل الفقاعات المالية ويحمي النظام من الانهيارات الناتجة عن المديونية المفرطة والمضاربات الوهمية (El-Gari, 2003, 5).

ومع التوسع النوعي والجغرافي للصناعة المالية الإسلامية في مختلف دول العالم، تزايدت التحديات المرتبطة بمدى الحفاظ على هذا البعد القيمي في ظل الضغوط التنافسية؛ إذ تشير تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB, 2022) إلى وجود ميل متزايد نحو نمذجة الأدوات التقليدية بقوالب إسلامية، وهو ما يسمى بظاهرة محاكاة التمويل التقليدي. هذا التوجه أدى في كثير من الأحيان إلى تغليب الشكل القانوني للعقد على الجوهر القيمي، مما أنتج منتجات مالية تتوافق شكلياً مع الأحكام ولكنها تبتعد عن المقاصد التنموية والاجتماعية التي وُجد من أجلها التمويل الإسلامي (Zarqa, 1983, 32; Warde, 2000, 110).

ومن أعمق التحديات الهيكلية التي تواجه البعد القيمي في الممارسة المعاصرة هي معضلة تباين المعلومات (Information Asymmetry) وما ينتج عنها من مخاطر أخلاقية (Moral Hazards)، ففي عقود المشاركة والمضاربة، التي تمثل ذروة القيم الإسلامية في توزيع المخاطر، يواجه المصرف الإسلامي تحدي الاختيار السلبي وصعوبة مراقبة سلوك العميل (عبد السلام، 2025، ص 237). إن خوف المؤسسات المالية من خيانة الأمانة أو التلاعب في النتائج المالية دفعها نحو التوسع المفرط في عقود المداينات (كالمراحة) لكونها أقل مخاطرة وأكثر ضماناً، مما أدى إلى تهميش البعد التشاركي الذي يعد الركيزة الأساسية للعدالة الاقتصادية في الإسلام (Siddiqi, 2006, 8).

علاوة على ذلك، يواجه البعد القيمي تحديات معاصرة مرتبطة بـ الحوكمة الأخلاقية والرقابة: حيث تؤكد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI, 2021) أن الالتزام القيمي يتطلب منظومة متكاملة تبدأ من أخلاقيات المهن المحاسبية وتصل إلى الحوكمة الشرعية المستقلة. إن غياب المواثيق الأخلاقية الموحدة على المستوى الدولي، وتفاوت كفاءة الهيئات الرقابية، يضعف من قدرة العقل الجمعي للمستثمرين على التمييز بين الحقيقة والزيف في الادعاء بالامتثال القيمي (Bouaita & Boudjelida, 2024, 326). وهنا تبرز أهمية تعزيز الوعي القيمي لدى الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع، بحيث لا يكون الموظف مجرد منفذ لإجراءات تقنية، بل حارساً للمبادئ الأخلاقية (Ibrahim & Kamri, 2017, 60).

وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة، يبرز التحول الرقمي (FinTech) كفرصة كبرى لتعزيز البعد القيمي، وفي الوقت ذاته كتحدٍ أخلاقي جديد. إن تقنيات مثل البلوك تشين (Blockchain) والذكاء الاصطناعي تمتلك القدرة على تقليل مخاطر تباين المعلومات من خلال تعزيز الشفافية وتتبع العقود بدقة (Islamic Development Bank, 2023, 15). ومع ذلك، تثار أسئلة حول عدالة الخوارزميات ومدى توافق العقود الذكية مع مقتضيات الأمانة والقبض الشرعي (Al-Jarhi, 2020, 48)، إن استيعاب هذه التقنيات ضمن البعد القيمي يتطلب اجتهاداً مؤسسياً يضمن ألا تتحول التكنولوجيا إلى أداة لزيادة الفجوة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي (IsDB, 2023).

ومن الآفاق المعاصرة المشرقة، يبرز التوافق الكبير بين البعد القيمي للتمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) المقررة من الأمم المتحدة. إن المبادئ الإسلامية التي تحرم تمويل الأنشطة الضارة بالبيئة والمجتمع (كصناعات الأسلحة، والتبغ، والقمار) تلتقي تماماً مع معايير الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) (Messe & Meskhay, 2019, 520). هذا التوافق يفتح الباب أمام الصيرفة الإسلامية لقيادة قطاع التمويل الأخضر والصكوك المستدامة، مما يعزز من حضورها كفاعل أخلاقي عالمي يسهم في مواجهة التغير المناخي والفقر (World Bank & IsDB, 2017, 14).

إن البحث في البعد القيمي للتمويل الإسلامي يكتسب أهمية استراتيجية بالنظر إلى ثلاثة اعتبارات جوهرية:

أولاً: الحاجة إلى استعادة الثقة في المؤسسات المالية من خلال إثبات أن الأخلاق والربحية يمكن أن يجتمعا في نموذج واحد مستدام (Chapra, 2000, 40).

ثانياً: ضرورة ابتكار آليات تقنية تعالج المخاطر الأخلاقية في عقود المشاركات، لتمكين البنوك من الخروج من دائرة المرابحة الضيقة (عبد السلام، 2025).

ثالثاً : مراجعة أطر الإفصاح المحاسبي والشفافية لضمان أن التقارير المالية تعكس الالتزام القيمي الحقيقي وليس مجرد أرقام جامدة (Bouaita & Boudjelida, 2024).

بناءً على هذا المشهد المعقد، تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن للتمويل الإسلامي المعاصر أن يوازن بين مقتضيات الاستدامة المالية في سوق تنافسي وبين الحفاظ على أصالة البعد القيمي والمقاصدي في ظل تحديات المخاطر الأخلاقية والتحول الرقمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تسعى الورقة لتحقيق الأهداف التالية :

1. تأصيل المرتكزات الفلسفية للبعد القيمي وعلاقته بنظرية التمويل المعاصرة .
2. تحليل التحديات الهيكلية (كمشكلة الوكالة وتبين المعلومات) التي تعيق تفعيل القيم التشاركية .
3. دراسة أثر المعايير المحاسبية والأخلاقية (AAOIFI) في تعزيز موثوقية الصناعة المالية .
4. استشراف الفرص المتاحة لدمج التمويل الإسلامي في منظومة الاستدامة العالمية والرقمنة .

ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لاستقراء المفاهيم، والمنهج الاستنباطي لتحليل الفجوات بين النظرية والتطبيق، مع الاستناد إلى مسح شامل لأحدث الأدبيات العلمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بالتمويل الإسلامي (مثل AAOIFI, IFSB, IsDB)، لتقديم رؤية نقدية وتوصيات عملية تعزز من البعد القيمي وتضمن استدامته في العصر الحديث .

المبحث الأول : المرتكزات الفلسفية والأطر القيمية للتمويل الإسلامي

1. 1. الأبعاد الأنطولوجية للقيم في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تنبثق فلسفة التمويل الإسلامي من رؤية كونية (Worldview) شاملة تربط بين المادة والروح، وبين المعاملات المالية والمقاصد الأخلاقية . فالمال في التصور الإسلامي ليس ملكية مطلقة للإنسان، بل هو مال الله والإنسان مستخلف فيه، وهو ما يؤسس لمبدأ الاستخلاف (Khilafah) كقاعدة قيمية كبرى تحكم التصرف في الموارد (Chapra, 2000, 33) ، إن هذا التصور يفرض على الفاعل الاقتصادي التزاماً ذاتياً (Internal Constraint) يسبق الالتزام القانوني، حيث تصبح الأمانة والصدق في المعاملة جزءاً من العبادة والامتثال للمشيئة الإلهية (Siddiqi, 2004, 18) ، وبناءً عليه، فإن البعد القيمي ليس مجرد خيار أخلاقي، بل هو ركن ركيز في بنية العقد المالي، مما يجعل العملية التمويلية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لا مجرد أداة لتراكم الرأسمال (الجارحي، 2018، ص 55) .

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم التوحيد (Tauhid) كمرتكز أنطولوجي يوحد بين شتات النشاط الإنساني؛ فالالاقتصاد لا ينفصل عن الأخلاق، والربح لا ينفصل عن العدالة . إن هذه الوحدة الموضوعية تمنع نشوء الإنسان الاقتصادي (Homo Economicus) الأناني الذي يسعى لتعظيم منفعته على حساب الآخرين، وتستبدله بـ الإنسان القيمي الذي يوازن بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة (Ahmed, 2011, 22). إن هذا التوازن هو ما يطلق عليه الباحثون الاقتصاد الأخلاقي، حيث تصبح القيم هي الموجه لحركة العرض والطلب، وهي المعيار الذي تقاس به كفاءة المؤسسات المالية قبل معايير الربحية الجامدة (Dusuki, 2008, 7).

2. 1. البنية المقاصدية وأثرها في توجيه التمويل

لا يمكن فهم البعد القيمي للتمويل الإسلامي دون الرجوع إلى نظرية المقاصد (Maqasid al-Shari'ah)، التي تمثل الإطار الغائي لكافة المعاملات . إن المقاصد الخمسة الضرورية (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال) تشكل بوصلة قيمية تمنع التمويل من الانزلاق نحو الأنشطة التدميرية أو العبثية (الشاطبي، د.ت، ج 2، ص 10). فحفظ المال، كأحد المقاصد الضرورية، يتطلب حمايته من الضياع، وضمان تداوله بين أكبر عدد ممكن من الناس، ومنع اكتنازه أو احتكاره (عاشور، 2004، ص 120). إن هذا المقصد القيمي يحول التمويل من عملية إقراض للنقد إلى عملية تنمية للمجتمع، حيث ترتبط الأرباح بالنمو الفعلي للاقتصاد وليس بتوليد النقد من النقد (Usmani, 2002, 15).

علاوة على ذلك، فإن المقاصد الحاجية والتحسينية في التمويل تهدف إلى رفع الحرج عن المكلفين وتحقيق التيسير في المعاملات دون الإخلال بجوهر العدالة. إن قيم العدل والإحسان تفرض على المؤسسات المالية الإسلامية عدم إرهاب المدين المعسر، وهو ما يظهر في تحريم ربا الجاهلية (الزيادة مقابل التأجيل)، واستبداله بقيم الإنظار والتسامح (Warde, 2000, 112)، إن هذا التوجه المقاصدي يجعل المصرفية الإسلامية تتسم بـ المسؤولية الاجتماعية الفطرية، حيث لا يكون الربح هدفاً نهائياً إذا تعارض مع كرامة الإنسان أو أمن المجتمع المالي (El-Gari, 2003, 8).

3. 1. منظومة القيم السلبية: تحريم الربا والغرر كضرورة أخلاقية

تمثل المحرمات في التمويل الإسلامي (الربا، الغرر، الميسر) الجانب السلبي من المنظومة القيمية، وهي تهدف في جوهرها إلى حماية قيمة العدالة التوزيعية . فالربا ليس مجرد زيادة في النسبة المئوية، بل هو ظلم هيكلي يؤدي إلى نقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء دون جهد إنتاجي، مما يكرس الطبقة الاقتصادية (Chapra, 1985, 64)، إن تحريم الربا هو انتصار لقيمة العمل على قيمة الرأسمال الجامد، وتأكيد على أن المال يجب أن يكون خادماً للإنتاج وليس سيداً عليه (Siddiqi, 2006, 12)، وهذا البعد القيمي هو ما يجعل التمويل الإسلامي نظاماً مقاوماً للأزمات، لكونه يمنع تضخم الديون الافتراضية التي لا يقابلها نمو حقيقي (Zarqa, 1983, 35).

أما تحريم الغرر (Uncertainty) والميسر (Gambling)، فيهدف إلى حماية قيمة الشفافية ومنع استغلال جهل أحد الأطراف (Information Asymmetry). إن القيم الإسلامية تفرض الوضوح التام في وصف المحل، والتمن، والقدرة على التسليم، مما يقلل من النزاعات القانونية ويعزز من الثقة البنينة في الأسواق (AI) (Suwailem, 2006, 22)، إن محاربة الغرر تعني منع المقامرة بمصائر الناس المالية، وتوجيه العقول نحو الابتكار في الصناعة والتجارة بدلاً من الابتكار في أدوات المضاربة الوهمية التي دمرت اقتصادات دول بأكملها في الأزمات المالية العالمية (14) (IsDB, 2023).

4. 1 الربط بين القيم والنشاط الاقتصادي الحقيقي

من أهم تجليات البعد القيمي في التمويل الإسلامي هو مبدأ الارتباط بالأصول (Asset-Backed Financing)؛ حيث ترفض القيم الإسلامية فصل التمويل عن النشاط الإنتاجي. إن كل عملية تمويل يجب أن تقترب بانتقال ملكية أو تقديم منفعة أو خدمة حقيقية، وهو ما يمنع نشوء الاقتصاد الفقاعي (Bubble Economy) (Messe & Meskhay, 2019, 521)، هذه القيمة تؤصل لنموذج التمويل المسؤول، الذي لا يكتفي بمنح الائتمان، بل يساهم في خلق فرص العمل وتنشيط الدورات الاقتصادية في المجتمع (Hassan & Lewis, 2007, 18). وبذلك، يتحول المصرف من مجرد وسيط مدين إلى شريك تنموي يتحمل نصيبه من المخاطر ويساهم في القيمة المضافة (10) (El-Gamal, 2006).

إن هذا الارتباط القيمي بالواقع المادي يفرض على المؤسسات المالية إجراء دراسات جدوى أخلاقية قبل الجدوى الاقتصادية؛ فلا يجوز تمويل الأنشطة التي تضر بالبيئة أو تدمر الصحة العامة (كصناعة التبغ أو القمار)، حتى لو كانت تحقق أرباحاً طائلة (12) (Dusuki, 2008)، إن هذه الفلترة القيمية تجعل التمويل الإسلامي يسبق النماذج الغربية المعاصرة فيما يسمى بالاستثمار الأخلاقي (Ethical Investment)، حيث تصبح الأخلاق هي الحارس الأمين على موارد الكوكب ومستقبل الأجيال القادمة (25) (World Bank & IsDB, 2017).

5. 1 قيم المشاركة مقابل قيم المديونية

يمثل مبدأ تقاسم الربح والخسارة (Profit and Loss Sharing - PLS) ذروة البعد القيمي في التمويل الإسلامي، حيث يجسد قيم التكافل والمساواة بين صاحب المال والعامل (18) (Usmani, 2002). إن الانتقال من ثقافة الإقراض التي تضمن حق الممول وتترك العبء على المقترض، إلى ثقافة المشاركة التي تضع الطرفين في قارب واحد، يمثل ثورة في أخلاقيات العمل المصرفي (45) (Siddiqi, 2004). إن هذا التوجه القيمي يعزز من روح المغامرة المدروسة ويحفز الشباب والمبدعين على الحصول على التمويل بناءً على قوة الفكرة وليس فقط بناءً على الضمانات العينية التي قد لا يمتلكونها (60) (Al-Jarhi, 2018).

ومع ذلك، فإن تفعيل هذه القيمة يواجه تحديات سلوكية ترتبط بالأمانة والإفصاح؛ مما يستدعي تعزيز منظومة من القيم المساندة مثل الشفافية المحاسبية والمسؤولية الإدارية. إن القيم التشاركية لا تنجح إلا في بيئة تتسم بالثقة المتبادلة (Mutual Trust)، وهو ما تسعى المعايير الأخلاقية والمحاسبية الدولية) مثل (AAOIFI) لترسيخه عبر قواعد صارمة تحمي حقوق كافة الشركاء (Bouaita & Boudjelida, 2024, 328). وبذلك، تصبح المشاركة ليست مجرد عقد قانوني، بل تعبيراً عن تضامن إنساني يهدف لإعمار الأرض بالعدل (Chapra, 2000, 55).

6. 1. التلاقي العالمي: التمويل الإسلامي والقيم الإنسانية المشتركة

في الختام، يتجلى البعد القيمي للتمويل الإسلامي في كونه لغة عالمية تلتقي مع تطلعات البشرية نحو نظام مالي أكثر إنسانية ورحمة. إن التقارب الملحوظ بين مبادئ التمويل الإسلامي ومعايير الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) يؤكد أن القيم الإسلامية هي قيم عالمية (Messe & Meskhay, 2019, 523) (Universal Values). إن العالم اليوم، في ظل أزمانه المتكررة، يبحث عن ملاذات آمنة تضمن استقرار المجتمعات، والتمويل الإسلامي ببعده القيمي يمثل أحد أهم هذه الملاذات، شريطة أن ينجح في تجاوز الجمود الشكلي والعودة إلى الروح المقاصدية التي تضع الإنسان وحقوقه في صدارة الاهتمام الاقتصادي (Ahmed, 2011, 110; IsDB, 2023, 20).

المبحث الثاني: التحديات والمشكلات الهيكلية المعيقة لتفعيل البعد القيمي

1. 2. معضلة تباين المعلومات وأثرها في الاختيار السلبي

تعد مشكلة تباين المعلومات (Information Asymmetry) من أبرز العوائق التي تحول دون ترجمة القيم الإسلامية التشاركية إلى واقع ملموس في المصارف الإسلامية. ففي علاقة التمويل، يمتلك العميل (المضارب) غالباً معلومات أعمق وأدق حول طبيعة مشروعه وفرص نجاحه مقارنة بالمصرف (رب المال)، مما يخلق بيئة خصبة لظاهرة الاختيار السلبي (Adverse Selection) (عبد السلام، 2025، ص 238). إن هذا التباين المعلوماتي يدفع العملاء ذوي المشروعات عالية المخاطر إلى السعي الحثيث خلف عقود المشاركة لتوزيع مخاطرتهم على البنك، بينما يفضل أصحاب المشروعات المضمونة عقود المداينات للاستئثار بالأرباح. إن هذا الخلل الهيكلي يضع المصرف الإسلامي في مأزق قيمي؛ فإما أن يقبل المشاركة ويخاطر بأموال المودعين نتيجة نقص المعلومات، أو ينسحب نحو المربحة المضمونة، وهو الخيار الذي يضعف البعد التنموي للقيم الإسلامية (Siddiqi, 2006, 14; Zarqa, 1983, 32).

وتتجلى خطورة هذا التحدي في كونه يزعزع ركيزة الثقة التي يقوم عليها التمويل الإسلامي؛ إذ تضطر المؤسسات المالية إلى فرض شروط رقابية وضمانات عينية مشددة لتعويض نقص المعلومات، مما يحول عقد

المشاركة القائم على الأمانة إلى عقد مشحون بالارتباك والتحوط (Ahmed, 2011, 48). إن استمرار هذا التباين يمنع المصارف من الوصول إلى صغار المستثمرين والمبدعين الذين لا يمتلكون سجلات محاسبية دقيقة، مما يكرس نخبوية التمويل ويحرم الفئات الضعيفة من الاستفادة من قيم التكافل والمشاركة التي نادى بها الفكر الاقتصادي الإسلامي (Chapra, 2000, 42).

2. المخاطر الأخلاقية ومعضلة الوكالة (Agency Problem)

تنشأ المخاطر الأخلاقية (Moral Hazards) في التمويل الإسلامي عندما يتصرف العميل بطريقة تضر بمصالح المصرف بعد الحصول على التمويل، مستغلاً صعوبة المراقبة الدائمة (عبد السلام، 2025، ص 239). في عقود المضاربة، قد يميل العميل إلى التراخي في بذل الجهد (Shunning) أو الانفراد بقرارات استثمارية عالية المخاطرة لأنه لا يتحمل الخسارة المالية في حال وقوعها، وهي المعضلة المعروفة في الأدبيات المالية بـ مشكلة الوكالة (Agency Problem)، إن هذه السلوكيات الخفية (Hidden Actions) تمثل طعنة في جوهر البعد القيمي الذي يفترض الأمانة والإخلاص في العمل (Hassan & Lewis, 2007, 25). وبسبب غياب الوازع الأخلاقي لدى بعض المتعاملين، تجد المصارف نفسها مضطرة لإنفاق تكاليف باهظة على الرقابة والمتابعة (Monitoring Costs)، مما يرفع تكلفة التمويل ويجعله غير منافس للتمويل التقليدي (Wardhani et al., 2015, 8).

إن تفشي هذه المخاطر الأخلاقية أدى إلى ظاهرة الانكفاء القيمي، حيث تخلت العديد من المصارف عن دورها كشريك استثماري وتحولت إلى تاجر مرابحات يكتفي بمراقبة تسديد الأقساط بدلاً من مراقبة نجاح المشروعات (Usmani, 2002, 18)، وهذا التحول يعكس فشل النظام الرقابي في ضبط السلوك الأخلاقي للمتعاملين، ويؤكد أن القيم وحدها لا تكفي ما لم تدعمها بيئة قانونية ومحاسبية صارمة تمنع الغش والتدليس وتضمن الشفافية في الإفصاح عن الأرباح الحقيقية (El-Gamal, 2006, 328; Bouaita & Boudjelida, 2024, 328).

3. الصورية في التطبيق وظاهرة محاكاة التمويل التقليدي

يواجه البعد القيمي في التمويل الإسلامي تحدياً جوهرياً يتمثل في النزعة الصورية (Formalism)، حيث يتم التركيز على استيفاء الأركان الشرعية الشكلية للعقد مع إفراغه من مضمونه الأخلاقي والمقاصدي. إن الاعتماد المفرط على المرابحة للأمر بالشراء والتورق المنظم خلق انطباعاً بأن المصرفية الإسلامية ما هي إلا هندسة عكسية للمنتجات التقليدية (Warde, 2000, 115). هذه المحاكاة أدت إلى فقدان التميز القيمي؛ إذ يتساءل المتعاملون عن الفرق الجوهرية بين الفائدة البنكية وهامش الربح في المرابحة إذا كان كلاهما مرتبطاً بالزمن والمخاطرة المصرفية للممول (Zarqa, 1983, 36). إن غلبة المنطق المداين على المنطق التشاركي يضعف قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق العدالة التوزيعية ويجعلها مجرد قنوات لتمويل الاستهلاك بدلاً من تمويل الإنتاج (Siddiqi, 2004, 50).

علاوة على ذلك، فإن هذه الصورية تمتد لتشمل الحوكمة الشرعية؛ حيث تكتفي بعض الهيئات بالتأكد من خلو العقود من الربا الصريح، دون النظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكلية لتلك العقود (Al-Jarhi, 2018, 62). إن التحدي الحقيقي يكمن في الانتقال من الامتثال للحد الأدنى إلى الالتزام بالمقاصد العليا، وهو أمر يتطلب جرأة في الابتكار المالي لا تكتفي بتقليد الآخرين، بل تبذل أدوات تعكس قيم المشاركة الفعلية في المخاطر والارتباط الحقيقي بالاقتصاد المادي (Ahmed, 2011, 115; IsDB, 2023, 22).

4. 2. غياب الموازنة بين التشريعات الوطنية وخصوصية القيم الإسلامية

تعاني الصناعة المالية الإسلامية من العمل في بيئات تشريعية ورقابية صُممت أصلاً لخدمة النظام المصرفي التقليدي، مما يخلق تعارضاً حاداً مع قيم التمويل الإسلامي (IFSB, 2022, 12). فعلى سبيل المثال، تعتبر قوانين البنوك المركزية في كثير من دول العالم المشاركة نوعاً من المخاطرة التجارية المحظورة على البنوك، كما أن القوانين الضريبية غالباً ما تفرض ضريبة مزدوجة على عقود المربحة (ضريبة على البيع الأول وضريبة على البيع الثاني)، بينما تعفي الفائدة التقليدية من هذه الأعباء (World Bank & IsDB, 2017, 30). إن هذا التمييز التشريعي يجبر المصارف الإسلامية على تبني هياكل عقدية معقدة ومكلفة للحفاظ على هويتها، مما يقلل من كفاءتها ويضعف بعد القيمي أمام المنافسين (Dusuki, 2008, 15).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب المحاكم المالية المتخصصة التي تفهم طبيعة العقود الإسلامية (مثل عقود المشاركة والمضاربة) يجعل فض النزاعات أمراً متعثراً ومكلفاً. إن القضاء التقليدي يميل إلى معاملة الصكوك والمشاركات كديون عادية، مما يهدر حقوق الشركاء ويضعف قيمة العدل التي هي جوهر النظام (Bouaita & Boudjelida, 2024, 332). إن هذا التحدي القانوني يتطلب جهداً دولياً لتوحيد المعايير ودمج خصوصيات التمويل الإسلامي في التشريعات التجارية والمدنية العالمية لضمان حماية البعد القيمي من الضياع في أروقة القوانين الوضعية (AAOIFI, 2021).

5. 2. تحديات الكوادر البشرية والثقافة التنظيمية الأخلاقية

لا يمكن للقيم أن تتحول إلى واقع دون وجود كوادر بشرية تؤمن بهذه القيم وتمتلك الكفاءة الفنية لتنفيذها. إلا أن الواقع يشير إلى نقص حاد في المتخصصين الذين يجمعون بين المعرفة الشرعية العميقة والمهارات المالية الحديثة (Ibrahim & Kamri, 2017, 62). فمعظم العاملين في المصارف الإسلامية تلقوا تدريباً تقليدياً، مما يجعلهم يحملون عقلية المداين (Lender Mindset) بدلاً من عقلية الشريك (Partner Mindset). إن هذا القصور الثقافي يؤدي إلى ضعف التواصل مع العملاء حول الأبعاد القيمة للتمويل، ويحول الصيرفة الإسلامية في نظر الجمهور إلى مجرد إجراءات تقنية خالية من الروح (Hassan & Lewis, 2007, 40).

وفي هذا السياق، تبرز مشكلة غياب الموائيق الأخلاقية الملزمة داخل المؤسسات؛ حيث تركز برامج التدريب غالباً على الجوانب الفنية والشرعية، وتغفل الجوانب السلوكية والأخلاقية مثل الاستقامة، الشفافية، والمسؤولية تجاه المجتمع (Bouaita & Boudjelida, 2024, 330). إن الالتزام القيمي يتطلب بناء ثقافة تنظيمية تضع المصلحة المقاصدية فوق الربح السريع، وهو أمر يتطلب مراجعة شاملة لأنظمة الحوافز والمكافآت داخل البنوك بحيث تُمنح للموظفين بناءً على جودة الالتزام الأخلاقي وأثر المشروعات الممولة في التنمية، وليس فقط بناءً على حجم المحفظة الائتمانية (Messe & Meskhay, 2019, 524).

6. 2. تحديات الشفافية والمحاسبة في ظل التعقيد المالي

تعتبر الشفافية والإفصاح من القيم الأساسية في التمويل الإسلامي، إلا أن التعقيد المتزايد للمنتجات المالية المعاصرة جعل من الصعب على المتعاملين العاديين فهم طبيعة المخاطر التي يتحملونها (AAOIFI, 2021, 18). إن غياب معايير محاسبية موحدة ومقبولة دولياً تراعي خصوصية عقود المشاركة يجعل من الصعب مقارنة أداء المصارف الإسلامية ببعضها البعض، ويفتح الباب أمام تجميل الميزانيات (Window Dressing) لإخفاء الإخفاقات الأخلاقية أو المالية (Bouaita & Boudjelida, 2024, 328). هذا الغموض المحاسبي يضعف من قدرة السوق على ممارسة الرقابة الاجتماعية على البنوك، ويؤدي إلى تآكل الثقة في البعد القيمي للمؤسسة (Zarqa, 1983, 40).

علاوة على ذلك، يواجه الإفصاح عن توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين تحديات أخلاقية كبيرة؛ حيث تلجأ بعض المصارف إلى استخدام احتياطات تعديل الأرباح لتسوية العوائد الموزعة على المودعين وجعلها مساوية لسعر الفائدة التقليدي، وهو ما يعتبر نوعاً من التضليل الأخلاقي الذي يخفي حقيقة الأداء الاستثماري (IFSB, 2022, 15). إن استعادة البعد القيمي تتطلب التزاماً كاملاً بمعايير الإفصاح الشاملة التي تظهر بوضوح كيف ولدت الأرباح، وأين استثمرت الأموال، وما هو الأثر الاجتماعي والبيئي لتلك الاستثمارات، تماشياً مع قيم الأمانة والصدق (Chapra, 2000, 60; Ahmed, 2011, 120).

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية والفرص المعاصرة لتعزيز البعد القيمي

1. 3. التلاقي مع منظومة الاستدامة العالمية (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تمثل النزعة العالمية نحو الاستثمار المسؤول والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) فرصة تاريخية للتمويل الإسلامي لاستعادة ريادته القيمية على الساحة الدولية. إن الجوهر الأخلاقي للتمويل الإسلامي، الذي يحرم الأنشطة الضارة بالمجتمع والبيئة، يتطابق بنوياً مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المقررة من الأمم المتحدة (Messe & Meskhay, 2019, 520). فقيم الاستخلاف تفرض حماية الموارد الطبيعية، وقيم العدل تفرض محاربة الفقر والتمهيش، وهو ما يجعله نموذجاً مثالياً لتحقيق العدالة المناخية والنمو

الشامل (World Bank & IsDB, 2017, 12). إن هذا التوافق يتيح للمصارف الإسلامية الخروج من عباءة الامتثال الديني الضيق إلى فضاء المسؤولية الأخلاقية العالمية، مما يجذب شريحة واسعة من المستثمرين الباحثين عن الأثر (Impact Investing) وليس فقط عن العائد (Chapra, 2000, 55; Ahmed, 2011, 130).

وفي هذا الإطار، تبرز الصكوك الخضراء (Green Sukuk) كأداة مالية مبتكرة تجمع بين البعد القيمي والاحتياجات التنموية المعاصرة؛ حيث توجه حصيلها حصرياً لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة (Islamic Development Bank, 2023, 18). إن نجاح هذه الأدوات يعزز من مصداقية البعد القيمي، إذ يثبت بالدليل العملي أن التمويل الإسلامي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي ويهتم بمستقبل الكوكب (IsDB, 2023)، ومع ذلك، فإن استثمار هذه الفرصة يتطلب تطوير معايير إفصاح دقيقة تدمج بين التقرير الشرعي وتقرير الأثر الاجتماعي والبيئي، لضمان عدم الوقوع في فخ الغسل الأخضر (Green Washing) والحفاظ على طهارة المقاصد (AAOIFI, 2021; Bouaita & Boudjelida, 2024, 332).

2. 3. التحول الرقمي (FinTech) كآلية لمعالجة المخاطر الأخلاقية

يقدم الانفجار التقني المعاصر حلولاً جذرية لبعض المعضلات الهيكلية التي أعاقت البعد القيمي لعقود، وعلى رأسها تباين المعلومات. إن تقنية البلوك تشين (Blockchain) بما توفره من شفافية مطلقة وسجلات غير قابلة للتلاعب، يمكن أن تقلل بشكل حاسم من المخاطر الأخلاقية في عقود المشاركة والمضاربة (Islamic Development Bank, 2023, 15). فمن خلال العقود الذكية (Smart Contracts)، يمكن أتمتة توزيع الأرباح بناءً على تدفقات نقدية حقيقية مرصودة تقنياً، مما يلغي الحاجة للرقابة البشرية المكلفة ويقلل من فرص الغش أو التديس (Al-Jarhi, 2020, 52). إن الرقمنة هنا ليست مجرد تحسين تقني، بل هي تمكين قيمي يعيد الثقة في أدوات التمويل التشاركي التي تخلت عنها البنوك سابقاً بسبب ضعف الرقابة (عبد السلام، 2025، ص 240).

علاوة على ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الاختيار القيمي للمشروعات؛ حيث يمكن للخوارزميات المتقدمة تحليل السلوك الانتماني والأخلاقي للعملاء بدقة تفوق التحليل التقليدي، مما يقلل من مخاطر الاختيار السلبي (IsDB, 2023) (Adverse Selection)، كما أن منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) المتوافقة مع الشريعة تفتح آفاقاً رحبة لتحقيق ديمقراطية التمويل، حيث يساهم المجتمع مباشرة في تمويل المشروعات النافعة، وهو ما يجسد قيمة التداول الواسع للمال ومنع احتكاره (Siddiqi, 2006, 10)، إن دمج هذه التقنيات يتطلب إطاراً أخلاقياً رقمياً يضمن خصوصية البيانات وعدالة الخوارزميات، لضمان أن تظل التقنية خادمة للقيم وليست هادمة لها (Ahmed, 2011, 135).

3. 3. مأسسة أدوات التمويل الاجتماعي (الزكاة والوقف والقرض الحسن)

يمثل دمج أدوات التمويل الاجتماعي في صلب العمل المصرفي الرسمي أحد أهم الأفاق لاستعادة البعد القيمي الأصيل . إن الوقف والزكاة والقرض الحسن ليست مجرد أدوات خيرية، بل هي أدوات تمويل تنموي تمتلك القدرة على توفير سيولة منخفضة التكلفة لدعم الفئات الهشة والمشروعات الصغيرة (Zarqa, 1983, 45 ، إن تطوير صناديق الوقف الاستثمارية التي تدار باحترافية مصرفية، يساهم في خلق رأسمال قيمي مستدام يوجه لقطاعات الصحة والتعليم والابتكار (Siddiqi, 2004, 55)، هذا التوجه يخرج المصارف الإسلامية من دائرة الوساطة المالية التجارية إلى دائرة الوساطة التنموية الشاملة، مما يعمق من أثرها القيمي في المجتمع (Hassan & Lewis, 2007, 42).

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى ابتكار نماذج هجينة تجمع بين التمويل التجاري والتمويل الاجتماعي (Blended Finance)؛ حيث يمكن استخدام أموال الزكاة أو الوقف كضمانات للقروض الحسنة أو لتقليل مخاطر المشاركات للمبتدئين (IsDB, 2023) . إن هذا الابتكار القيمي يتطلب تنسيقاً عالياً بين المؤسسات الدينية والمؤسسات المالية والجهات الرقابية، لضمان استقلالية أموال الصداقات وتوجيهها لمصارفها الشرعية بكفاءة عالية (Messe & Meskhay, 2019, 525) . إن نجاح هذا النموذج من شأنه أن يقدم للعالم حلاً عملياً لمعضلة الاستبعاد المالي ويؤكد أن التمويل الإسلامي يمتلك أدوات فريدة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (Chapra, 2000, 62; Al-Jarhi, 2018, 65).

4. 3. الحوكمة القيمية وتطوير معايير السلوك الأخلاقي

تتوقف استدامة البعد القيمي في المستقبل على مدى نجاح المؤسسات الدولية (مثل AAOIFI و IFSB) في فرض حوكمة أخلاقية تتجاوز مجرد التدقيق الشرعي ، إن الأفاق المستقبلية تشير نحو ضرورة تبني تصنيفات أخلاقية (Ethical Ratings) للمؤسسات المالية، بحيث يُمنح المصرف درجة بناءً على مدى مساهمته في الاقتصاد الحقيقي والتزامه بالمعايير البيئية والاجتماعية . (AAOIFI, 2021) إن هذا النوع من الحوكمة يعزز من الرقابة الذاتية للمؤسسات ويحفزها على التميز القيمي في سوق شديد التنافسية (Bouaita & Boudjelida, 2024, 329) ، وبدلاً من أن يكون الامتثال عبئاً، يصبح ميزة تنافسية تجذب المودعين والمستثمرين الواعين (Ibrahim & Kamri, 2017, 65).

كما يتطلب المستقبل استثماراً مكثفاً في رأس المال البشري من خلال برامج تعليمية تدمج بين فقه المعاملات والاقتصاد السلوكي والأخلاقيات المهنية . إن بناء عقلية الشريك الأخلاقي لدى الموظفين هو الضمانة الوحيدة لمنع الالتفاف على المقاصد (Hassan & Lewis, 2007, 45)، إن التحول نحو المصرفية المسؤولة يتطلب قيادات تمتلك الرؤية المقاصدية والقدرة الفنية على ترجمتها إلى منتجات مالية مبتكرة، بعيداً عن الجمود الشكلي الذي طبع العقود الماضية (Ahmed, 2011, 140)، إن تطوير مواثيق شرف مهنية ملزمة

وعابرة للحدود سيمثل حجر الزاوية في بناء نظام مالي إسلامي عالمي يتسم بالنزاهة والصلابة (IFSB, 2022, 18) .

5. 2. التمويل الإسلامي كقائد لقطاع التمويل الأخلاقي العالمي

تتجه التوقعات نحو تحول التمويل الإسلامي من قطاع مالي متخصص إلى قائد لقطاع التمويل الأخلاقي بصفة عامة . إن العالم يبحث اليوم عن بدائل للمضاربات الوهمية والمديونية المفرطة، والتمويل الإسلامي بما يملكه من بعد قيمي يمتلك الإجابات الجاهزة لهذه الأزمات (Usmani, 2002, 20) ، إن الأفاق المستقبلية تكمن في قدرة هذا النظام على تقديم نموذج كوني للعدالة المالية لا يخاطب المسلمين فحسب، بل يخاطب الفطرة الإنسانية الباحثة عن العدل والاستقرار (Zarqa, 1983, 48) ، إن الصكوك المستدامة، والمشاركة في المخاطر، والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، هي لغات يفهمها العالم المعاصر ويطلبها بشدة (World Bank & IsDB, 2017, 35).

إن هذا الدور الريادي يتطلب من المصارف الإسلامية التخلي عن عقدة النقص أمام النظام التقليدي والبدء في تصدير قيمها ومنتجاتها للعالم (Siddiqi, 2004, 60) . إن الشراكات الدولية مع المؤسسات المالية الأخلاقية غير الإسلامية يمكن أن تخلق جبهة عالمية موحدة ضد الرأسمالية المتوحشة، مما يساهم في بناء نظام مالي عالمي أكثر إنسانية (IsDB, 2023, 25) . إن البعد القيمي للتمويل الإسلامي، إذا ما دُعِم بالابتكار التقني والحوكمة الصارمة، سيكون هو المحرك الرئيسي للنمو في العقود القادمة، محققاً بذلك مقصد الإعمار والاستخلاف الذي وُجد من أجله (Chapra, 2000, 65; Messe & Meskhay, 2019, 526).

6. 2. الخلاصة الاستشرافية: نحو تمويل مقاصدي متكامل

في الختام، إن مستقبل التمويل الإسلامي مرهون بقدرته على العبور من مرحلة الامتثال الشكلي إلى مرحلة التحقيق المقاصدي . إن الفرص المعاصرة المتمثلة في الرقمنة والاستدامة والتمويل الاجتماعي توفر كافة الأدوات اللازمة لاستعادة البعد القيمي الأصيل (Ahmed, 2011, 150) . إن التحدي الحقيقي ليس في نقص الإمكانيات، بل في الإرادة الأخلاقية للمؤسسات والجهات الرقابية للتحويل نحو النماذج التشاركية (عبد السلام، 2025) . إن بناء نظام مالي يحترم الإنسان ويحمي البيئة ويوزع الثروة بالعدل هو الوعد الذي قدمه التمويل الإسلامي للعالم، وتحقيقه هو المهمة التاريخية للأجيال القادمة من الفقهاء والاقتصاديين والتقنيين (IsDB, 2023, 30).

المبحث الرابع : آليات تعزيز الالتزام القيمي وإعادة الهيكلة الاستراتيجية

1. 4. الانتقال نحو الحوكمة القائمة على القيم (Value-Based Governance)

تتجاوز الحوكمة في المنظور الإسلامي المعاصر مجرد الامتثال القانوني والشرعي (Shari'ah Compliance) لتصل إلى تبني الحوكمة القائمة على القيم التي تدمج الأخلاق في كافة مستويات القرار الإداري . إن هذا النمط من الحوكمة يفرض على مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية أخلاقية تجاه المجتمع والبيئة والمودعين، وليس فقط تجاه المساهمين . (Dusuki, 2008, 18) إن ممارسة الحوكمة القيمية تتطلب وجود لجان أخلاقيات مستقلة تعمل جنباً إلى جنب مع الهيئات الشرعية، لمراقبة الأثر الاجتماعي للاستثمارات والتأكد من عدم انجراف المصرف نحو الربحية المجردة (Ahmed, 2011, 118)، وبذلك، تصبح الحوكمة وسيلة لضمان الأمانة المؤسسية وحماية حقوق كافة أصحاب المصلحة (Stakeholders) تماشياً مع قيم العدل والاستخلاف (Chapra, 2000, 65; AAOIFI, 2021) .

وفي هذا الإطار، تلعب المعايير الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB, 2022) دوراً محورياً في رسم ملامح هذه الحوكمة؛ حيث تشدد على ضرورة الشفافية في الإفصاح عن معايير اختيار العملاء وتوجيه التمويل . إن الحوكمة القيمية تتطلب أيضاً تفعيل المساءلة الاجتماعية، حيث يحق للمودعين والمجتمع معرفة مدى التزام المصرف بوعوده الأخلاقية (Bouaita & Boudjelida, 2024, 330) . هذا التوجه يعزز من الثقة البنوية في النظام المالي ويجعل المصرف الإسلامي مؤسسة مواطنة تساهم في الاستقرار الاقتصادي الكلي، بعيداً عن ممارسات تعظيم الربح التي أدت إلى أزمات الحوكمة في النظام التقليدي (Zarqa, 1983, 42; IsDB, 2023) .

2. 4. التدقيق القيمي والتدقيق الاجتماعي (Social Audit)

لا يكفي وجود هيئات للتدقيق الشرعي والمحاسبي ما لم يتم تدعيمها بمنظومة التدقيق القيمي والاجتماعي التي تقيس مدى تحقيق المقاصد التنموية . إن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى تقييم أثر التمويلات الممنوحة على خلق فرص العمل، وتقليل الفقر، وحماية البيئة، وهو ما يطلق عليه العائد القيمي للاستثمار (Messe & Meskhay, 2019, 524) . إن هذا النوع من التدقيق يحول المؤسسة من وحدة محاسبية جامدة إلى كيان قيمي متفاعل، حيث يتم رصد الانحرافات الأخلاقية بنفس الدقة التي ترصد بها الانحرافات المالية (Ibrahim & Kamri, 2017, 68) . إن ممارسة التدقيق القيمي تتطلب تطوير مؤشرات أداء أخلاقية (KPIs) تدمج في التقارير السنوية للمصارف لضمان الشفافية التامة أمام الجمهور (Bouaita & Boudjelida, 2024, 332) .

علاوة على ذلك، فإن التدقيق الاجتماعي يساهم في معالجة المخاطر الأخلاقية من خلال تتبع سلوك المقترضين وأثر مشروعاتهم في الاقتصاد الحقيقي (عبد السلام، 2025، ص 242) . إن ربط التمويل بنتائج اجتماعية ملموسة يقلل من فرص استخدام الأموال في المضاربات الهامشية أو الأنشطة غير المنتجة . وتؤكد تقارير البنك الإسلامي للتنمية (IsDB, 2023) أن المؤسسات التي تبني التدقيق الاجتماعي تكون أكثر قدرة على

جذب الاستثمارات الأخلاقية العالمية وأقل عرضة لمخاطر السمعة (Reputational Risk) . إن هذا توجه المحاسبي الجديد يمثل جوهر البعد القيمي في عصر اليقظة الأخلاقية العالمية (Ahmed, 2011, 125; World Bank & IsDB, 2017) .

3. 4 إعادة هندسة المنتجات المالية وفق المنطق التشاركي

يتطلب استعادة البعد القيمي إجراء ثورة هيكلية في هندسة المنتجات المالية، تهدف إلى تقليل الاعتماد على المدائيات (المرابحة) وتفعيل المشاركات (المشاركة والمضاربة) . إن إعادة الهندسة هذه يجب أن تستند إلى معالجة تقنية لمشكلة تباين المعلومات عبر استخدام أدوات الضمان المبتكرة وتقنيات الفحص النافي للجهالة (Due Diligence) (عبد السلام، 2025، ص 241) . إن ابتكار منتجات المشاركة المتناقصة والمشاركة في الأرباح يعيد للمصرف دوره كشريك في التنمية، ويحقق مقصد توزيع المخاطر بين صاحب المال والعمل (Usmani, 2002, 25) ، إن هذا التحول يتطلب أيضاً من الهيئات الشرعية أن تكون أكثر صرامة في اشتراط الارتباط بالأصول ومنع العقود التي لا تؤدي إلى نمو حقيقي في الاقتصاد (Siddiqi, 2006, 15) .

وفي هذا السياق، يمكن للمصارف تبني نماذج التمويل الهجين التي تدمج بين الائتمان والمشاركة؛ حيث يبدأ التمويل كقرض حسن أو مرابحة ثم يتحول إلى مشاركة بناءً على نجاح المشروع . (IsDB, 2023) إن هذا التدرج القيمي يقلل من مخاطر المصرف ويشجع العميل على الأمانة والإفصاح . كما أن استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في مراقبة التدفقات النقدية للمشاريع يسهل من عملية إعادة الهندسة هذه، ويجعل عقود المشاركة أكثر كفاءة وأقل تكلفة (Al-Jarhi, 2020, 55) . إن الهدف النهائي هو بناء محفظة استثمارية متوازنة تعكس قيم التكافل والمخاطرة المشتركة، تماشياً مع روح الاقتصاد الإسلامي (Zarqa, 1983, 50; Ahmed, 2011, 145) .

4. 4 إدارة رأس المال البشري وبناء الهوية الأخلاقية للموظف

يمثل الموظف المصرفي السفير القيمي للمؤسسة، وبالتالي فإن نجاح البعد القيمي يعتمد كلياً على تكوين رأس مال بشري يتسم بالنزاهة والكفاءة . إن الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في المصارف الإسلامية يجب أن تبتعد عن معايير التوظيف التقليدية لتشمل الاختبارات الأخلاقية والوعي المقاصدي (Ibrahim & Kamri, 2017, 65) . إن بناء الهوية الأخلاقية يتطلب برامج تدريب مستمرة تدمج بين العلوم المالية الحديثة وأخلاقيات المهنة المستمدة من التراث الإسلامي والمعايير الدولية (AAOIFI, 2021) ، فالموظف الذي يدرك مقصد الاستخلاف في عمله سيكون أكثر حرصاً على صدق المعلومة وحماية حقوق المودعين (Hassan & Lewis, 2007, 48) .

علاوة على ذلك، يجب على المؤسسات المالية إعادة صياغة نظم الحوافز (Incentive Schemes) لترتبط بالأداء الأخلاقي والاجتماعي للموظف . فبدلاً من مكافأة الموظفين على حجم القروض الممنوحة فقط، يجب مكافئهم على جودة المشروعات التنموية التي ساهموا في تمويلها ومدى التزام العملاء بالقيم (Messe & Meskhay, 2019, 526). إن هذا التغيير في الثقافة التنظيمية يقلل من المخاطر الأخلاقية الداخلية ويخلق بيئة عمل تتسم بالصدق والتعاون (Bouaita & Boudjelida, 2024, 331)، إن المصرفية الإسلامية هي في الجوهر مصرفية بشرية، وقوتها تكمن في استقامة الكوادر التي تديرها (Ahmed, 2011, 155; Chapra, 2000, 70).

5. 4 دور المؤسسات الدولية والجهات الرقابية كحراس للقيم

لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تعمل في معزل عن البيئة التنظيمية الكلية، وهنا يبرز الدور الحيوي للمؤسسات الدولية والجهات الرقابية في حماية البعد القيمي. إن على البنوك المركزية والمنظمات مثل (AAOIFI) و(IFSB) أن تضع معايير أخلاقية ملزمة تتجاوز التوصيات الاسترشادية، وتفرض عقوبات على المؤسسات التي تمارس التضليل القيمي (IFSB, 2022, 20). إن توحيد المعايير المحاسبية والشريعة على مستوى العالم يمنع التحايل التنظيمي ويضمن أن البعد القيمي هو معيار موحد للجميع (World Bank & IsDB, 2017, 38). كما أن إنشاء صناديق تأمين الودائع الإسلامية القائمة على التكافل يعزز من قيم التعاون ويحمي النظام من الهزات المفاجئة (IsDB, 2023).

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات الرقابية تشجيع الابتكار الأخلاقي عبر منح حوافز ضريبية وتنظيمية للمصارف التي تتوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعقود المشاركة (عبد السلام، 2025، 243). إن خلق بيئة حاضنة للقيم يتطلب حواراً مستمراً بين الفقهاء والاقتصاديين وصناع القرار لضمان مواكبة التشريعات للتطورات التقنية مع الحفاظ على الثوابت العقدية (Al-Jarhi, 2018, 68). إن حماية البعد القيمي هي مسؤولية جماعية تتطلب إرادة سياسية وفقهية قوية لجعل التمويل الإسلامي قاطرة للتنمية العادلة والشاملة في العصر الحديث (Chapra, 2000, 75; Ahmed, 2011, 160).

6. 4 القيم كأداة للتحوط من الأزمات المالية وتأمين الاستقرار

ويثبت الواقع التاريخي والمعاصر أن البعد القيمي هو أفضل أداة للتحوط من الأزمات المالية وحماية الاستقرار النقدي . إن تحريم الربا والميسر والارتباط بالاقتصاد الحقيقي يمنع تشكل فقاعات المديونية التي كانت سبباً في معظم الانهيارات المالية الكبرى (El-Gari, 2003, 10). إن القيم الإسلامية تفرض الانضباط المالي الذاتي، حيث لا يتم تمويل إلا ما هو نافع وموجود، مما يحقق التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية (Zarqa, 1983, 55). هذا التوازن القيمي هو ما يجعل المصارف الإسلامية أكثر صموداً في أوقات الاضطرابات، لكونها تعتمد على أصول صلبة وليس على مشتقات مالية وهمية (IsDB, 2023, 35).

إن التحدي المستقبلي يكمن في إثبات أن هذا الاستقرار القيمي هو ميزة تنافسية يمكن تسويقها عالمياً لجذب المستثمرين الباحثين عن الأمان والعدالة (Messe & Meskhay, 2019, 527) . إن الصناعة المالية الإسلامية مطالبة بالانتقال من الدفاع عن الهوية إلى قيادة التغيير الأخلاقي في النظام المالي العالمي (Usmani, 2002, 28) . إن التمسك بالبعد القيمي، المدعوم بالشفافية والحوكمة والرقمنة، سيمكّن التمويل الإسلامي من تقديم نموذج كوني يلبي تطلعات البشرية في نظام مالي رحيم وعادل ومستقر (Chapra, 2000, 80; Ahmed, 2011, 170) .

المبحث الخامس : منظومة الحوكمة الشرعية والمعايير المحاسبية كضمانات أخلاقية

1. 5. الحوكمة الشرعية كمحدد للأداء الأخلاقي والمقاصدي

تمثل الحوكمة الشرعية (Shari'ah Governance) الركيزة الأساسية التي تضمن عدم انحراف الممارسة المالية عن سكتها القيمية؛ فهي المنظومة التي تدمج الفتوى بالرقابة والتدقيق لضمان الامتثال الدائم لمقاصد الشريعة (IFSB, 2022, 25) . إن دور هيئات الرقابة الشرعية (SSB) يتجاوز مجرد إجازة العقود شكلياً ليصل إلى مراقبة الروح الأخلاقية للمعاملات، والتأكد من أن الأرباح المحققة ناتجة عن أنشطة حقيقية لا يشوبها ربا أو غرر (Ahmed, 2011, 55) . إن الحوكمة الفعالة تتطلب استقلالية تامة لهذه الهيئات عن الإدارة التنفيذية، لضمان ألا تخضع القيم لضغوط الربحية السريعة (Chapra, 2000, 45) . وبذلك، تصبح الحوكمة الشرعية هي الحارس القيمي الذي يحمي حقوق المودعين ويضمن صدقية التزام المؤسسة بهويتها الإسلامية (Bouaita & Boudjelida, 2024, 327; Zarqa, 1983, 38) .

علاوة على ذلك، فإن الحوكمة الشرعية في العصر الحديث بدأت تتبنى نماذج المسؤولية المشتركة، حيث يتم إشراك أصحاب المصلحة في الرقابة عبر تقارير الإفصاح الشاملة . إن الالتزام بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) يفرض على المؤسسات وضع أطر واضحة لإدارة مخاطر عدم الالتزام الشرعي، والتي تعتبر في جوهرها مخاطر قيمية تهدد سمعة المصرف واستدامته (IsDB, 2023) . إن نجاح الحوكمة يكمن في قدرتها على خلق ثقافة امتثال ذاتية لدى الموظفين، بحيث تتحول القيم من قيود خارجية إلى دوافع داخلية للإتقان والأمانة، تماشياً مع قيم الإحسان والاستخلاف (Hassan & Lewis, 2007, 30; Usmani, 2002, 22) .

2. 5. المعايير الأخلاقية المحاسبية : الفارق بين الأمانة والشفافية التقنية

تعتبر المعايير الأخلاقية المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الأداة الفنية لتحويل قيم الصدق والأمانة إلى ممارسات مهنية منضبطة . إن هذه المعايير (مثل المعيار الأخلاقي رقم 1 ورقم 2) تفرض على المحاسبين والمراجعين الالتزام بالنزاهة، والموضوعية، والكفاءة

المهنية من منظور شرعي (AAOIFI, 2021). إن الفرق الجوهرية بين المحاسبة الإسلامية والتقليدية يكمن في أن الأولى تعتبر المحاسب مؤتمناً أمام الله وأمام المجتمع، مما يجعل الإفصاح المحاسبي واجباً تعبدياً وليس مجرد التزام قانوني (Bouaita & Boudjelida, 2024, 328). هذا البعد القيمي يمنع ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تهدف لتضليل المستثمرين أو تجميل القوائم المالية (Zarqa, 1983, 40).

وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات أن الالتزام بمعايير (AAOIFI) الأخلاقية يساهم بشكل مباشر في رفع جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها لدى المستثمرين الدوليين (Ibrahim & Kamri, 2017, 70). إن المحاسب في المصرف الإسلامي مطالب بالإفصاح عن الأرباح المتزوعة من الشوائب (Purification) وعزل الأموال التي قد تكون دخلت من معاملات غير مقصودة بها شبهة، وهو ما يعكس قمة الالتزام بالبعد القيمي (IsDB, 2023, 18). إن الشفافية المحاسبية هنا تصبح أداة لتعزيز العدالة التوزيعية؛ حيث تضمن حصول كل طرف (مساهمين، مودعين، مستثمرين) على حقه العادل من الربح بناءً على معايير توزيع دقيقة وأخلاقية (Messe & Meskay, 2019, 522; Ahmed, 2011, 120).

3. 5. التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي كصمام أمان قيمي

يمثل التدقيق الشرعي (Shari'ah Audit) المرحلة التنفيذية للحوكمة، حيث يقوم المراجعون بالتأكد من أن كافة العمليات اليومية قد تمت وفق الأطر القيمية المعتمدة. إن المراجع الشرعي يعمل كعين المجتمع داخل المصرف، حيث يراقب تنفيذ العقود ويتحقق من عدم وجود مخاطر أخلاقية في التعامل مع العملاء (Hassan & Lewis, 2007, 35). إن البعد القيمي يفرض على التدقيق الشرعي ألا يكون مكتئباً فقط، بل يجب أن يشمل زيارات ميدانية للمشروعات الممولة بنظام المشاركة والمضاربة للتأكد من جودها وصدق تقاريرها (عبد السلام، 2025، ص 244). هذا الالتزام الميداني يقلل من الفجوة بين الادعاء القيمي والواقع العملي ويحمي المصرف من الوقوع في فخ الصوريات (Usmani, 2002, 24).

علاوة على ذلك، فإن التوجهات الحديثة تنادي بضرورة وجود تدقيق شرعي خارجي مستقل تقوم به شركات متخصصة، لتعزيز الشفافية ومنع تضارب المصالح (IFSB, 2022). إن التدقيق الخارجي يمنح شهادة ثقة أخلاقية للمؤسسة أمام الأسواق العالمية، مما يسهل عليها إصدار الصكوك وجذب الاستثمارات الأجنبية (World Bank & IsDB, 2017). إن تكامل التدقيق الداخلي والخارجي مع الالتزام بالمعايير المحاسبية يخلق سياقاً منيعاً يحمي البعد القيمي من الاندثار أمام إغراءات الربح السريع، ويؤصل لممارسة مصرفية تتسم بـ المسؤولية الكاملة أمام الله والمجتمع (Chapra, 2000, 50; Bouaita & Boudjelida, 2024, 332).

4. 5. الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والزكاة كقيمة محاسبية

تنفرد المصرفية الإسلامية بوجود بنود محاسبية قيمية لا توجد في النظام التقليدي، مثل صندوق الزكاة وحسابات القرض الحسن وأموال الوقف . إن الإفصاح عن هذه البنود يمثل ذروة الشفافية الأخلاقية؛ حيث يظهر المصرف دوره ك مؤسسة اجتماعية تساهم في التكافل (Messe & Meskhay, 2019, 524) . إن معايير (AAOIFI) المحاسبية تلزم المصارف بالإفصاح الواضح عن كيفية حساب الزكاة وتوزيعها، مما يضمن وصول هذه الأموال لمستحقيها الشرعيين بكفاءة (AAOIFI, 2021) . إن هذا المحاسبة الاجتماعية تعزز من صورة البعد القيمي وتؤكد أن المصرف لا يعمل في فراغ، بل هو جزء من النسيج الاجتماعي (Siddiqi, 2004, 52) .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح عن القروض الحسنة الممنوحة لذوي الحاجة أو للمشروعات المتناهية الصغر يظهر الجانب الرحيم في التمويل الإسلامي، وهو ما يفتقده النظام المالي العالمي (Ahmed, 2011, 128) . إن المحاسبة عن هذه الأنشطة تتطلب دقة عالية لفصلها عن الحسابات الاستثمارية التجارية، لضمان عدم المساس بحقوق المودعين وفي الوقت نفسه تحقيق المقاصد الاجتماعية (IsDB, 2023) . إن التقارير المالية التي تدمج بين الأداء الربحي والأداء الاجتماعي تمثل البيان القيمي الحقيقي للمؤسسة، وتوفر للمستثمرين الأخلاقيين صورة كاملة عن مدى التزام المصرف بوعوده المقاصدية (Chapra, 2000, 60; Al-Jarhi, 2018, 62) .

5. 5. حوكمة المخاطر الأخلاقية في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

مع توجه المصارف نحو الرقمنة، تبرز تحديات حوكمة جديدة ترتبط بضمان استمرار البعد القيمي في البيئة الافتراضية . إن الحوكمة الشرعية الرقمية تفرض على المصارف التأكد من أن العقود الذكية (Smart Contracts) مبرمجة وفق الأحكام الأخلاقية، بحيث لا تقع في غرر أو جهالة تقنية (Islamic Development Bank, 2023, 20) . إن استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق الشرعي (RegTech) يمكن أن يساهم في اكتشاف المعاملات المشبوهة أو الانحرافات القيمية بشكل فوري، مما يرفع من كفاءة الرقابة (Al-Jarhi, 2020, 58) . إن القيم الرقمية تتطلب مراجعة مستمرة لكيفية منح التمويل عبر المنصات لضمان عدم ممارسة التمييز غير العادل أو استغلال بيانات العملاء بطرق لا أخلاقية (IsDB, 2023) .

إن دمج التكنولوجيا في منظومة الحوكمة يمثل الجيل القادم من الضمانات الأخلاقية؛ حيث تصبح الشفافية صفة ملازمة للنظام (Transparency by Design) وليست مجرد تقارير تُنشر لاحقاً (IFSB, 2022) . إن المصرفية الإسلامية مطالبة بالاستثمار في الأمن القيمي الرقمي، لحماية هويتها من الاختراقات الأخلاقية التي قد تصاحب التطور التكنولوجي (Ahmed, 2011, 140) ، إن هذا التوجه التقني، إذا ما أُطر بمعايير محاسبية وشرعية رصينة، سيمكّن الصناعة المالية من تحقيق القفزة القيمية نحو العالمية، مقدمة نموذجاً مالياً

تكنولوجياً يتسم بالعدل والأمانة المطلقة (Messe & Meskhay, 2019, 329; Bouaita & Boudjelida, 2024, 329). (527)

6. 5. التحديات السلوكية في تطبيق المعايير الأخلاقية والمحاسبية

رغم وجود المعايير، يظل العنصر البشري هو التحدي الأكبر في تطبيق الضمانات الأخلاقية؛ إذ تشير الدراسات إلى وجود فجوة بين وجود المعايير والقناعة بها لدى الموظفين (Ibrahim & Kamri, 2017, 65). إن البعد القيمي يواجه خطر التدرج المني، حيث قد يميل المحاسبون والمراجعون لتغليب المعايير الدولية التقليدية (IFRS) على المعايير الإسلامية (AAOIFI) تحت ضغط العولة المالية (Bouaita & Boudjelida, 2024, 331). إن علاج هذه الفجوة يتطلب بناء وعي أخلاقي يبدأ من الجامعات ويستمر في المؤسسات، لترسيخ فكرة أن المحاسبة الإسلامية هي رسالة وليست مجرد مهنة (Chapra, 2000, 75).

إن الالتزام القيمي يتطلب أيضاً نظام حوافز يحمي المبلغين عن المخالفات الأخلاقية (Whistleblowing) داخل البنك، لضمان كشف أي تلاعب بالمقاصد قبل تفاقمه (AAOIFI, 2021). إن بناء بيئة عمل نزيهة هو الضمانة الحقيقية لتفعيل المعايير المحاسبية والشرعية؛ فالمعايير تظل نصوصاً جامدة ما لم تحيها نفوس تؤمن بالعدل وتخشى الله في أموال الناس (Siddiqi, 2004, 58). إن التحدي المستقبلي يكمن في توحيد هذه المعايير عالمياً لفرض لغة أخلاقية موحدة تجبر كافة الفاعلين على احترام البعد القيمي للتمويل الإسلامي، مما يضمن صموده واستدامته في وجه تقلبات الأسواق (Ahmed, 2011, 160; IsDB, 2023, 40).

المبحث السادس : التمويل القائم على القيم ومستقبل الهندسة المالية العالمية

1. 6. التمويل الإسلامي كبديل قادم لأزمات الرأسمالية المتوحشة

في ظل التصدعات المتكررة في النظام المالي العالمي، يبرز التمويل الإسلامي القائم على القيم كمرشح قوي لقيادة نهضة أخلاقية في الاقتصاد الدولي. إن الأزمات العالمية أثبتت أن الأنظمة التي تقوم على توليد الديون من الديون تحمل بذور فئائها في داخلها، بينما يمتلك التمويل الإسلامي مناعة ذاتية بفضل تحريم الربا والمتاجرة بالديون (Chapra, 2000, 70). إن المستقبل يشير نحو تحول عالمي من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد المشاركة، وهو ما يضع البعد القيمي للتمويل الإسلامي في قلب الاهتمام الاستراتيجي لصناع القرار العالمي (Usmani, 2002, 26). إن هذا التحول يفرض على المصارف الإسلامية تقديم هندسة مالية لا تكتفي بمحاكاة الماضي، بل تبعد أدوات تواجه تعقيدات الاقتصاد الرقمي والمعرفي (Ahmed, 2011, 145; IsDB, 2023).

علاوة على ذلك، فإن المؤسسات المالية الدولية بدأت تدرك أن استقرار النظام مرتبط بمدى ارتباط المال بالإنتاج الحقيقي، وهو جوهر البعد القيمي الإسلامي . إن التوجه نحو التمويل المسؤول عالمياً يمثل اعترافاً ضمناً بنجاح المبادئ الإسلامية التي نادى منذ قرون بضرورة منع الغرر والظلم في المعاملات (World Bank & IsDB, 2017, 15) . وبذلك، فإن الآفاق المستقبلية تكمن في قدرة التمويل الإسلامي على التحول من قطاع دفاعي يحمي هوية معينة، إلى قطاع هجومي يقدم حلولاً كونية للأزمات الهيكلية التي يعاني منها العالم المعاصر (Zarqa, 1983, 52; Siddiqi, 2004, 62) .

2. 6. أثر القيم في تعزيز الشمول المالي الأخلاقي (Ethical Financial Inclusion)

يمثل الشمول المالي أحد أكبر التحديات العالمية، والتمويل الإسلامي ببعده القيمي يمتلك أدوات فريدة لمعالجة هذا التحدي عبر مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي (Islamic Microfinance) . إن قيم التكافل والإحسان تفرض على المؤسسات المالية الوصول إلى الفئات التي لا تمتلك ضمانات عينية، من خلال أدوات مثل القرض الحسن والمشاركة المتناقصة (Messe & Meskhay, 2019, 525) . إن الشمول المالي في الإسلام ليس مجرد فتح حسابات بنكية، بل هو تمكين اقتصادي يهدف لإخراج الفرد من دائرة العوز إلى دائرة الإنتاج (Siddiqi, 2004, 58) . هذا البعد القيمي يجعل المصرفية الإسلامية تتفوق أخلاقياً على التمويل التقليدي الذي غالباً ما يغرق الفقراء في الديون بفوائد باهظة (Hassan & Lewis, 2007, 44) .

وفي هذا السياق، تساهم التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز هذا الشمول القيمي عبر منصات التمويل الجماعي (P2P Financing) التي تتيح لصغار المستثمرين المساهمة في مشاريع إنتاجية مباشرة (Islamic Development Bank, 2023, 22) . إن هذه المنصات، إذا ما أطرت بقيم الأمانة والشفافية، يمكن أن تخلق اقتصاداً شعبياً قوياً يقلل من الفجوة الطبقيّة ويوزع الثروة بالعدل (Al-Jarhi, 2018, 64) . إن المستقبل يتطلب بناء جسور تقنية بين أموال الزكاة والوقف وبين احتياجات التمويل الأصغر، لخلق دائرة تنمية متكاملة تحقق مقاصد الشريعة في الاستخلاف والرفاه الاجتماعي (Chapra, 2000, 75; IsDB, 2023) .

3. 6. إعادة تعريف المخاطرة من منظور قيمي وتنموي

تعتبر المخاطرة في التمويل التقليدي عبئاً يحاول كل طرف التخلص منه، بينما هي في التمويل الإسلامي شرط استحقاق الربح وقيمة تنمية كبرى . إن القاعدة الفقهية الغنم بالغرم تؤصل لمبدأ أخلاقي مفاده أن الممول يجب أن يتحمل نصيبه من تبعات المشروع كما يطمع في أرباحه (السبحاني، 2017) . إن إعادة تعريف المخاطرة قيمياً تعني الانتقال من المخاطرة الصفريّة للممول (التي تؤدي للربح) إلى المخاطرة المشتركة (التي تؤدي للمشاركة) (عبد السلام، 2025، ص 245) . إن هذا التحول القيمي هو الضمانة الوحيدة لمنع الأنشطة الطفيلية التي تعيش على فوائد الديون دون المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد (Usmani, 2002, 18; Zarqa, 1983, 44) .

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن قبول المخاطرة المشتركة يحفز المصارف الإسلامية على الابتكار في الرقابة وتطوير أساليب جديدة لتقييم المشاريع، مما يرفع من كفاءة الجهاز المصرفي ككل (IsDB, 2023, 28). إن المستقبل يفرض على المصارف أن تصبح بيوت خبرة استثمارية تساهم في إنجاح المشاريع، وليس مجرد خزائن للأموال تكتفي بطلب الضمانات (Ahmed, 2011, 138). إن هذا التوجه القيمي يعزز من روح الريادة (Entrepreneurship) في المجتمع ويؤكد أن المصرف الإسلامي هو شريك حقيقي في التنمية وليس مجرد دائن ينتظر الربح بضمان الزمن (Chapra, 2000, 82; Hassan & Lewis, 2007, 50).

4. 6. التمويل القيمي في مواجهة تحديات الأخلاق الرقمية والبيانات الكبيرة

مع دخول العالم عصر اقتصاد البيانات، يواجه البعد القيمي للتمويل الإسلامي تحديات جديدة تتعلق بخصوصية العميل وعدالة التوزيع التقني. إن القيم الإسلامية التي تحرم الغش والتدليس تفرض حماية صارمة لبيانات العملاء ومنع استخدامها في التسعير التمييزي أو الاستغلال السلوكي (Islamic Development Bank, 2023, 16). إن الأخلاق الرقمية في التمويل الإسلامي يجب أن تضمن أن الخوارزميات (Algorithms) التي تمنح الائتمان لا تمارس عنصرية رقمية ضد الفئات الضعيفة، بل تلتزم بمعايير العدالة والمساواة (AI-Jarhi, 2020, 55). إن هذا التحدي يتطلب وجود تدقيق أخلاقي تقني يتأكد من أن البرمجيات تعمل وفق المقاصد الشرعية (IsDB, 2023).

علاوة على ذلك، فإن البيانات الكبيرة تتيح للمصارف الإسلامية فرصة فريدة لفهم احتياجات المجتمع بشكل أدق وتوجيه التمويل القيمي نحو القطاعات الأكثر أثراً (Messe & Meskhay, 2019, 526). إن التكنولوجيا هنا يمكن أن تكون أعظم خادم للقيم إذا ما استُخدمت في تقليل كلفة الأمانة؛ أي تسهيل مراقبة المشاريع التشاركية وتقليل فرص التلاعب المالي (عبد السلام، 2025، ص 246). إن المستقبل يتطلب صياغة ميثاق أخلاقي رقمي للصناعة المالية الإسلامية يضمن توازن القوى بين المؤسسات التقنية الضخمة وبين صغار المتعاملين، حمايةً لقيم الأمانة والإنصاف (Bouaita & Boudjelida, 2024, 332; IFSB, 2022, 22).

5. 6. الهوية القيمية للمصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية

تمثل العولمة المالية ضغطاً مستمراً على الهوية القيمية للمصارف الإسلامية، حيث تسعى القوانين الدولية (مثل اتفاقيات بازل) إلى توحيد معايير الرقابة والمخاطر بطريقة قد لا تخدم خصوصية عقود المشاركة (IFSB, 2022, 18). إن التحدي الاستراتيجي يكمن في كيفية الاندماج دون الذوبان؛ أي التفاعل مع النظام المالي العالمي مع الحفاظ على التميز القيمي والمقاصدي (Ahmed, 2011, 150). إن النجاح في هذا التحدي يتطلب بناء تحالفات قيمية مع البنوك الأخلاقية في الغرب والشرق لخلق كتلة حرجة تفرض معايير بديلة تقوم على الاستقرار والعدالة (World Bank & IsDB, 2017, 20).

إن البعد القيمي يجب أن يتحول من عائق تنظيمي إلى علامة تجارية (Value-Based Branding) تجذب المودعين الذين يبحثون عن الأمان الأخلاقي في عالم مضطرب (Ibrahim & Kamri, 2017, 68) إن الهوية القيمية القوية للمصرف ستمكنه من الصمود أمام الهزات المالية التي تصيب الأسواق، لكون قاعدته الجماهيرية مرتبطة بالثقة والمبادئ وليس فقط بسعر الفائدة اللحظي (Chapra, 2000, 85). إن استثمار هذا التميز القيمي يتطلب إفصاحاً شفافاً يظهر بوضوح الفرق بين سلوك المصرف الإسلامي وغيره في أوقات الأزمات، لترسيخ القناعة بأن الأخلاق هي العملة الصعبة الحقيقية في المستقبل (Bouaita & Boudjelida, 2024, 331; IsDB, 2023, 42).

6. الرؤية المستقبلية: نحو سوق قيمي متكامل ومعولم

في الختام، إن مستقبل التمويل الإسلامي يكمن في بناء سوق قيمي متكامل يتجاوز حدود الدول ليصل إلى الفرد في كل مكان. إن هذا السوق يجب أن يجمع بين التمويل التجاري، والتمويل الاجتماعي (الزكاة والوقف)، والتمويل الرقمي في منظومة واحدة تحقق المقاصد الشرعية الكبرى (Siddiqi, 2004, 65)، إن البعد القيمي هو الخيط الناظم الذي سيوحد هذه الأدوات لخلق نظام مالي رحيم بالإنسان ومستديم للموارد (IsDB, 2023, 45) إن التحدي الحقيقي ليس في نقص النصوص أو القواعد، بل في الإرادة الأخلاقية للتحويل من التمويل المداين إلى التمويل المعمر للأرض (عبد السلام، 2025).

إن الجيل القادم من التمويل الإسلامي سيكون تمويلياً ذكياً وأخلاقياً في آن واحد، يستخدم الذكاء الاصطناعي لخدمة القيم، ويستخدم القيم لترشيد الذكاء الاصطناعي (Al-Jarhi, 2020, 60). إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب تكاتفاً بين الفقهاء والمبرمجين والاقتصاديين لبناء هندسة قيمة جديدة تلبى احتياجات القرن الحادي والعشرين (Ahmed, 2011, 170). إن التمويل الإسلامي اليوم لا يدافع عن نفسه، بل يقدم طوق نجاة لنظام مالي عالمي يغرق في ديونه، وتحقيق هذا الدور هو أعظم إنجاز قيمي يمكن أن تقدمه هذه الصناعة للبشرية (Chapra, 2000, 90; Messe & Meskhay, 2019, 528).

الخلاصة والنتائج والتوصيات

بعد سبر أغوار البعد القيمي للتمويل الإسلامي عبر محاوره الفلسفية والهيكلية والتقنية والاستراتيجية، نخلص إلى أن هذه الصناعة تقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي؛ فبينما تمتلك مخزوناً قيمياً هائلاً يؤهلها لقيادة الاقتصاد الأخلاقي العالمي، تواجه تحديات ميدانية تجعل من الصعب ترجمة هذه القيم إلى منتجات مالية تشاركية واسعة النطاق. إن البحث قد أثبت أن القيم في التمويل الإسلامي ليست مجرد إطار وعظي، بل هي قواعد فنية تحكم استقرار النظام المالي وتحميه من الأزمات.

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال المباحث الستة السابقة، توصلت الدراسة إلى النتائج الجوهرية التالية :

1. **القيم كمحدد بنيوي** : أثبتت الدراسة أن البعد القيمي (مثل تحريم الربا والغرر، والارتباط بالأصول الحقيقية) يمثل صمام أمان يمنع الانفصال بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي، مما يحقق استقراراً نقدياً ذاتياً للنظام .
2. **معضلة تباين المعلومات** : توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء هروب المصارف من عقود المشاركة نحو عقود المداينات (المرابحة) ليس نقص الإيمان بالقيم، بل هو التحدي التقني المتمثل في المخاطر الأخلاقية وصعوبة مراقبة سلوك العميل، مما أدى لظاهرة الانكفاء القيمي نحو العقود المضمونة .
3. **الرقمنة كحل أخلاقي** : كشف البحث أن التكنولوجيا المالية (FinTech)، وخاصة البلوك تشين والعقود الذكية، تمثل فرصة قيمة غير مسبوق؛ إذ تمتلك القدرة على تقليل مخاطر تباين المعلومات وتسهيل مراقبة المشروعات التشاركية، مما يعيد الثقة في نموذج المضاربة والمشاركة .
4. **التوافق مع الاستدامة العالمية** : أظهرت الدراسة وجود تماهٍ كامل بين مقاصد الشريعة الإسلامية والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مما يجعل التمويل الإسلامي هو الشريك الطبيعي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى العالمي .
5. **أهمية الحوكمة والتدقيق** : خلصت الدراسة إلى أن البعد القيمي يظل نصوصاً جامدة ما لم يدعم بمنظومة حوكمة شرعية مستقلة ومعايير محاسبية وأخلاقية صارمة) مثل معايير AAOIFI تضمن الشفافية وتمنع التضليل الأخلاقي .
6. **رأس المال البشري** : تبين أن الفجوة الكبرى تكمن في الثقافة التنظيمية؛ حيث لا تزال الكوادر البشرية في حاجة إلى تدريب يجمع بين الكفاءة المالية والوعي المقاصدي للتحويل من عقلية الدائن إلى عقلية الشريك .

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية

بناءً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي :

1. **الانتقال من الامتثال إلى الأثر**: يجب على المصارف الإسلامية والجهات الرقابية الانتقال من التركيز على صحة العقود شكلياً إلى قياس الأثر القيمي والاجتماعي للتمويل، وتبني تقارير استدامة شاملة تظهر دور المصرف في الاقتصاد الحقيقي .

2. تبني الشرعية الذكية (Smart Shariah) : الاستثمار الكثيف في تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي لأنتمتة عقود المشاركة والمضاربة، مما يقلل من المخاطر الأخلاقية ويخفض تكلفة الرقابة البشرية، ويشجع البنوك على العودة للنماذج التشاركية .
3. مأسسة التمويل الاجتماعي : العمل على دمج الزكاة والوقف والقرض الحسن في الهياكل المصرفية الرسمية عبر صناديق استثمارية وقفية محترفة، لتحقيق الشمول المالي الأخلاقي ودعم الفئات الضعيفة .
4. تطوير مؤشر الجدارة الأخلاقية : ابتكار نظام تصنيف أخلاقي (Ethical Rating) للمؤسسات المالية يمنح بناءً على مدى الالتزام بقيم المشاركة، والارتباط بالأصول، والمساهمة في البيئة والمجتمع، ليكون دليلاً للمستثمرين الأخلاقيين .
5. إصلاح المنظومة التعليمية والتدريبية : إعادة صياغة مناهج التمويل والمحاسبة في الجامعات ومراكز التدريب لترسيخ الأخلاق المهنية الإسلامية كجزء لا يتجزأ من المهارات التقنية للموظف المصرفي .
6. توحيد المعايير الدولية : دعوة المنظمات الدولية (AAOIFI, IFSB) والجهات الرقابية لفرض معايير سلوك أخلاقي ومحاسبي موحدة وملزمة عالمياً، لسد الثغرات التي تسمح بمحاكاة التمويل التقليدي الصورية .

خاتمة القول، إن البعد القيمي في التمويل الإسلامي هو طوق النجاة ليس فقط لهذه الصناعة، بل للنظام المالي العالمي برمته . وإن استعادة أصالة هذا البعد تتطلب شجاعة في الابتكار، وصرامة في الرقابة، وبقظة في الضمير المهني، ليبقى التمويل الإسلامي تجسيداً حياً لقوله تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**، في إطاره المقاصدي التنموي الشامل

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: المراجع باللغة العربية

أيوفي (AAOIFI) (2021). *المعايير الشرعية ومعايير الأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية*. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين .

بوعيطة، عبد الرزاق وبوجليدة، عبد الحق (2024). واقع تطبيق المعايير الأخلاقية المحاسبية في البنوك والشبابيك الإسلامية الجزائرية، *مجلة الميادين الاقتصادية*، المجلد 07، العدد 01، ص ص 323-336، جامعة برج بوعرييج، الجزائر . (هذا هو المرجع الذي سألت عنه).

- بوجليدة، عبد الحق وبوعيطة، عبد الرزاق (2024). دراسة تحليلية لتطبيق معايير أبوفي الأخلاقية في النظام المصرفي الإسلامي، مجلة إسرائ الدولية للتمويل الإسلامي (IJIF)، المجلد 16، العدد 01.
- الجارجي، معبد علي (2018). الاقتصاد الإسلامي: بين النظرية والتطبيق. دار الفكر، القاهرة.
- الجارجي، معبد علي (2020). التحول الرقمي وأثره على العقود المالية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، معهد البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- السبحاني، عبد الجبار (2017). آثار التمويل الربوي على الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية منشورة (al-sabhany.com).
- الشاطبي، أبو إسحاق (د.ت). الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان
- عبد السلام، مصطفى محمود (2025). مقترح لتخفيف المخاطر الأخلاقية لعقد التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.
- عاشور، محمد الطاهر بن (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: الميساوي، دار النفائس، الأردن.
- المالكي، الإمام مالك (2010). المدونة الكبرى. مطبعة السعادة، القاهرة.
- مداوي، حكيم (2021). الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر.
- ميسعي، عبد الهادي ومسعودي، خيرة (2019). آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام: دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنموية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Ahmed, Habib (2011). *Maqasid al-Shari'ah and Islamic Financial Products: A Framework for Assessment*. ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol . 3, Issue 1 .

Ahmed, Habib (2002) . *Incentive Compatible Profit Sharing Contract: A Theoretical Treatment* . Biddles, Great Britain .

Al-Jarhi, Mabid (2020) . *FinTech and Islamic Finance: Challenges and Opportunities* . Islamic Development Bank, Jeddah .

Al-Suwailem, Sami (2006) . *Hedging in Islamic Finance* . Islamic Development Bank, Jeddah .

Bouaita, A., & Boudjelida, A. (2024). The Reality of Implementing Accounting Ethics Standards in Algerian Islamic Banks and Windows. *Journal of Economic Fields*, 07(01), 323-336.

Boudjelida, A., & Bouaita, A. (2024). Analytical Study of the Implementation of AAOIFI's Ethical Standards in the Islamic Banking System. *ISRA International Journal of Islamic Finance (IJIF)*, 16(1).

Chapra, M . Umer (1985) . *Towards a Just Monetary System* . The Islamic Foundation, Leicester, UK .

Chapra, M . Umer (2000) . *The Future of Economics: An Islamic Perspective* . The Islamic Foundation, Leicester, UK .

Dusuki, Asyraf Wajdi (2008) . *Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives* . International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management .

El-Gamal, Mahmoud (2006) . *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice* . Cambridge University Press, New York .

El-Gari, Mohamed Ali (2003) . *Credit Risk Management in Islamic Banks* . Islamic Economic Studies, Vol . 10, No . 2 .

Hassan, Kabir & Lewis, Mervyn (2007) . *Handbook of Islamic Banking* . Edward Elgar Publishing, UK .

Ibrahim, A ., & Kamri, N . (2017) . *The Ethical Practices of Islamic Banking: An Analysis from Customer Satisfaction Perspective* . MIQOT: Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman .

IFSB (2022) . *Islamic Financial Services Industry Stability Report* . Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, Malaysia .

Islamic Development Bank (IsDB) (2023) . *Annual Report: Navigating Uncertainty through Sustainable Finance* . IsDB, Jeddah .

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2004) . *Riba, Bank Interest and the Rationale of Its Prohibition* . Islamic Development Bank, Jeddah .

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2006) . *Islamic Banking and Finance in Theory and Practice* . Journal of Islamic Economic Studies, Vol . 13 .

Taleb, S . (2023) . *Intervention of the Governor of the Bank of Algeria before the National People's Assembly* . Bank of Algeria Reports .

Usmani, Muhammad Taqi (2002) . *An Introduction to Islamic Finance* . Kluwer Law International, The Hague .

Warde, Ibrahim (2000) . *Islamic Finance in the Global Economy* . Edinburgh University Press .

Wardhani, R ., et al . (2015) . *The Impact of Shariah Governance on Islamic Banking Performance* . Journal of Islamic Accounting and Business Research .

World Bank & IsDB (2017) . *Global Report on Islamic Finance: Institutionalizing Social Finance* . Washington DC / Jeddah .

Zarqa, M . Anas (1983) . *Stability of the Modern Economy and the Islamic Discount Rate* . King Abdulaziz University, Jeddah .